معايير تحكيم أبحاث الترقيات العلمية ـالمجلس العلمي بجامعة أم القرى أنموذجا

Criteria for assessing research for scientific promotions - the scientific council at Umm Al-Qura University as a model

أ. خالد بن غازي مسفر المحمادي ـ المدرب المعتمد في جامعة أم القرى بمكة المكرمة والباحث في قسم العلوم السياسية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة – المملكة العربية السعودية

Email: kgmehmadi@uqu.edu.sa

بسم الله الرحمن الرحيم

مستخلص :

يهدف هذا البحث إلى توضيح أهمية التحكيم العلمي التي يجب أن تتم بمعايير واضحة ومعلن عنها للمتقدمين بطلب الترقيات حتى تساهم عملية التحكيم في إعلاء صرح البحث العلمي الجاد في الجامعات, وقد سلط الباحث الضوء على معايير تحكيم أبحاث الترقيات العلمية المقدمة للمجلس العلمي بجامعة أم القرى بذكر نبذه مختصرة عنه, وتوضيح مفهوم التحكيم العلمي وأهدافه وأخلاقياته, وبيان المعايير المعتمدة في المجلس العلمي والمشكلات التي تواجهه, واستنتج الباحث مدى فاعلية هذه المعايير؛ لضبط وتحسين جودة عملية التحكيم. كذلك استنتج الباحث تفاعل المجلس العلمي مع المشكلات التي تواجهه وإبداعه في حلها, ويوصي بعمل أبحاث ميدانية تقيس رضا المستفيدين من عملية التحكيم في جامعات المملكة، وإجراء دورات تدريبية لإعداد المحكمين وفق القواعد والمعايير المطلوبة.

Abstrcat

This research is concern to clarify the importance of scientific topic arbitration which must be carried out with a clear criterion for applicants looking for promotions. The researcher shed light on the criteria for judging research for scientific promotions submitted to the Scientific Council at Umm Al-Qura University and clarifying the concept of scientific arbitration, its goals, ethics and criteria adopted by the Scientific Council and the problems. The researcher concluded the effectiveness of these standards to control and improve the quality of the arbitration process,the researcher also concluded the scientific council's interaction with the problems and its creativity in solving them, recommendations and conducting training courses to prepare arbitrators according to the required rules and standard.

المقدمة:

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم, علمه بالقلم ووهب الإنسان العقل وبين له المبادئ والقيم, وأغدق عليه جزيل النعم والصلاة والسلام على خير العرب والعجم نبينا محمد وعلى آله وصحبه هداة الأمم.. أما بعد

فإنه نظرًا لأهمية البحث العلمي في حياة الأمم والشعوب كان من الضروري أن يخضع النتاج العلمي لعملية تقويم ترقى به إلى درجة رفيعة من الجودة والإتقان، هذه العملية هي ما تسمى بـ " التحكيم العلمي". وهي مهمة عظيمة تحتاج إلى أخلاقيات وقِيَم رفيعة، كما تحتاج إلى مجموعة من المعايير والضوابط؛ يحكم من خلالها على مستوى البحث العلمي، وما يتصل به من متغيرات، وما يترتب عليه من قرارات, ومن هنا كان هذا البحث المعنون بـ " معايير تحكيم أبحاث الترقيات العلمية - المجلس العلمي بجامعة أم القرى أنموذجا ".

مشكلة البحث:

نظرا لجسامة ما يترتب على عملية التحكيم العلمي فإنه ينبغي أن تتم بشكل سليم وإجراء عادل وفقا لقواعد واضحة ومعروفة ومحددة سلفا تتضمن في مجملها معايير التحكيم العلمي الذي يساهم في إعلاء صرح البحث العلمي الجاد منزها عن الرؤى الشخصية التي قد تجنح عن طريق الصواب مما يؤثر سلبا في مسيرة البحث العلمي ويفقده مصداقيته وأهميته داخل المجتمعات العلمية.

أسئلة البحث:

يجيب هذا البحث عن مجموعة من التساؤلات وهي :

س/ ما هو المجلس العلمي في جامعة أم القرى ؟

س / ما هو التحكيم العلمي ؟

س/ ما هي أهداف التحكيم العلمي وما هي أخلاقياته ؟

س/ ما معايير التحكيم التي يتبعها المجلس العلمي ؟

س/ ما هي المشكلات التي تواجه معايير التحكيم في المجلس العلمي ؟ وكيف قام بحلها ؟

حدود البحث:

- حدود مكانية : المجلس العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

- حدود موضوعية : اقتصر هذا البحث على موضوع معايير تحكيم أبحاث الترقيات العلمية المقدمة للمجلس العلمي بجامعة أم القرى, وذلك من خلال:

- نبذة عن المجلس العلمي بجامعة أم القرى.
- تعريف التحكيم العلمي وأهدافه وأخلاقياته .
- الحديث عن معايير تحكيم أبحاث الترقيات العلمية ومشكلاته.

هدف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١. توضيح معايير تحكيم أبحاث الترقية المقدمة للمجلس العلمي بجامعة أم القرى.

٢. الحديث عن المشكلات التي تواجه المجلس العلمي في التحكيم.

سبب اختيار البحث:

١- نظرا لتوسع التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية ، وزيادة الإقبال على طلب الترقيات العلمية ، وبالتالي زيادة البحوث العلمية المقدمة للترقيات في المجالس العلمية بصورة عامة وللمجلس العلمي بجامعة أم القرى بصورة خاصة؛ الأمر الذي يحتّم الكشف - بوضوح - عن ضوابط ومعايير تحكيم أبحاث الترقيات العلمية.

٢- لتحقيق مبدأ الشفافية بإبراز آليات التحكيم لأبحاث الترقية في المجلس العلمي للمتقدمين على طلب الترقيات العلمية في الجامعة.

٣- للتأكد من أنَّ الأبحاث العلمية المقدمة للمجلس العلمي تتوفر فيها أعلى معايير الكفاءة والجودة مما يساهم في رفع الإنتاج العلمي على المستوى العالمي.

الدراسات السابقة:

لم يجد الباحث من كتب في هذا الموضوع بنصه, وكل الأبحاث والدراسات التي وجدها فهي في التحكيم العلمي بصورة عامة, ولم يجد من يفرد معايير تحكيم أبحاث الترقية المقدمة للمجلس العلمي بجامعة أم القرى ببحث مستقل !

منهجي في البحث:

١.المنهج الاستقرائي: سأقوم بحول الله وقوته بعرض نبذة عن المجلس العلمي بجامعة أم القرى وبيان معنى التحكيم العلمي مع التعرض لأهدافه وأخلاقياته .

٢.المنهج الوصفي: وبهذا المنهج سأقوم بوصف معايير تحكيم أبحاث الترقيات العلمية المقدمة للمجلس العلمي بجامعة أم القرى والتعرض لمشكلاته وكيفية حلها .

خطة البحث:

وفيها مقدمة, وتمهيد, ومباحث رئيسة, ومطالب, وخاتمة, وفهارس.

أما المقدمة ففيها: أهمية الموضوع, وسبب اختياره, والمنهج العلمي المتبع في كتابة البحث, وخطة البحث.

وأما التمهيد وفيه نبذة عن المجلس العلمي بجامعة أم القرى.

أما المباحث والمطالب فبيانها الآتي:

<u>المبحث الأول:</u>

مفهوم التحكيم العلمي وأهدافه وأخلاقياته

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: مفهوم التحكيم العلمي

المطلب الثاني: أهداف التحكيم العلمي

المطلب الثالث : أخلاقيات التحكيم العلمي

المبحث الثاني:

معايير التحكيم في المجلس العلمي ومشكلاته

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: معايير التحكيم في المجلس العلمي

المطلب الثاني: مشكلات التحكيم في المجلس العلمي وكيفية حلها

أما الخاتمة ففيها: أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها في البحث.

وفهارس وهي: فهرس مصادر البحث .

هذا وأسأل الباري تبارك وتعالى التوفيق والسداد , والهداية والرشاد إنه ولي ذلك والقادر عليه

كتبه: أ/ خالد بن غازي مسفر المحمادي

التمهيد

نبذة عن المجلس العلمي بجامعة أم القرى(٧١)

أولا تأسيس المجلس العلمي :

من تأسيس جامعة أم القرى عام ١٤٠١هـ كانت هناك لجنة للترقيات, والتي تتولى ترقيات أعضاء هيئة التدريس والتوصية بها, إضافة إلى النظر فيما يُعرض عليها من أمور تتعلق بأعضاء هيئة التدريس وتفرغهم وندبهم. واستمر الحال كذلك إلى عام ١٤٠٥هـ, فحينها تم تشكيل أول مجلس علمي في الجامعة.

وفى عام ١٤١٥هـ صدرت لائحة (القواعد المنظمة للمجالس العلمية) ضمن لائحة نظام مجلس التعليم العالي والجامعات, ولازالت مُطبقة إلي الوقت الحالي (٧٢) .

ثانيًا : رسالة المجلس العلمي :

الإبداع في رعاية العملية التعليمية والبحثية, وتنظيم الشؤون الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم، وتحقيق مبدأ العدالة وفقاً للأنظمة واللوائح.

ثالثًا : رؤية المجلس العلمي :

الريادة في قيادة أعضاء هيئة التدريس أكاديمياً وبحثياً لتحقيق التميز المعرفي للجامعة عالمياً.

---

(٧١) جميع المعلومات المذكورة في التمهيد منشورة في صفحة المجلس العلمي في موقع جامعة أم القرى: https://uqu.edu.sa/scientific_council

(٧٢) تراجع هذه اللوائح على هذا الرابط: https://cutt.us/hUYSD

رابعًا : أهداف المجلس العلمي :

١- تحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين أعضاء هيئة التدريس ومَنْ في حكمهم في الجامعة.

٢- دعم الجامعة بكوادر علمية متميزة.

٣- تشجيع البحث العلمي والتأليف والنشر والترجمة.

٤- الدقة والتميز في الأداء.

٥- نشر ثقافة الانضباط والوعي باللوائح والأنظمة.

٦- تطوير القواعد التنفيذية والإجرائية التي تسهم في دفع عجلة البحث العلمي وتطوير الشؤون الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس.

٧- تقديم خدمات متميزة لأعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم.

٨- تفعيل منظومة العمل التكاملي والمستقبلي بتوثيق أعمال المجلس وإجراءاته في صورة أدلة عمل وسياسات إجرائية موحدة ونماذج تفصيلية تخدم المستفيدين.

٩- تعزيز التعاون وبناء الشراكات بين المجلس العلمي والمجالس العلمية في الجامعات الأخرى.

١٠- بناء قاعدة بيانات تخدم أعمال المجلس العلمي.

خامسًا : الهيكل التنظيمي لأمانة المجلس العلمي ومهامه :

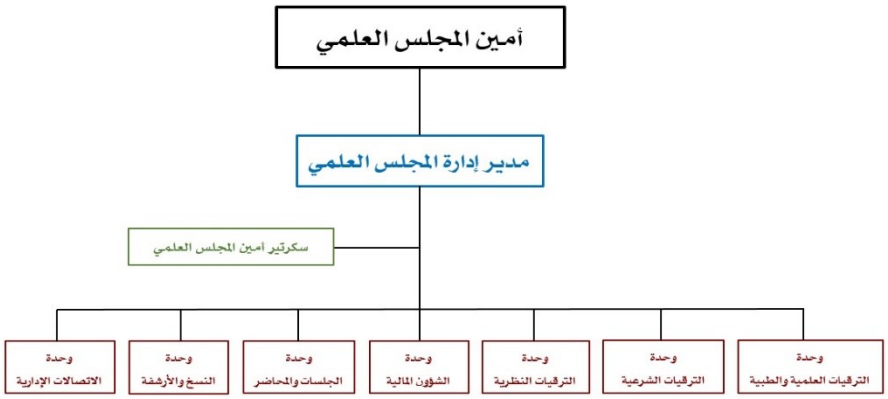

أ) مهام رئيس المجلس العلمي:

١- الإشراف العام على أعمال المجلس العلمي, ووضع خططته التنظيمية والمالية الخاصة به.

٢- اعتماد ورفع محاضر المجلس العلمي لسعادة رئيس الجامعة للمصادقة عليها وإصدار قرارات الترقية.

٣- الرفع بتشكيل أعضاء المجلس العلمي وتشكيل لجانه الدائمة في كل دورة للمجلس لسعادة رئيس الجامعة .

٤- اعتماد العهدة المالية الخاصة بمكافئات المحكمين.

٥- اختيار أسماء المحكمين لمعاملات الترقيات الأكاديمية.

ب) مهام أمين المجلس العلمي:

١- الإشراف على سير المعاملات الواردة للمجلس العلمي، وسرعة إنجازها.

٢- الإشراف على صحة الإجراءات للموضوعات التي يتم عرضها على المجلس قبل انعقاده.

٣- الإشراف على جدول أعمال ومحاضر جلسات المجلس العلمي .

٤- الإشراف على تبليغ قرارات المجلس للجهات المختصة.

٥- متابعة سير أعمال اللجان الدائمة في المجلس العلمي.

٦- رفع تقرير دوري لرئيس المجلس, وإعداد تقرير سنوي نهاية كل عام دراسي.

٧- اعتماد تقييم أداء منسوبي المجلس العلمي.

ج) مهام أعضاء المجلس العلمي:

١- فحص جميع المعاملات الواردة والتأكد من استكمال المتطلبات اللازمة حيالها، ومطابقتها للأنظمة واللوائح قبل إدراجها في جلسة المجلس العلمي.

٢- إعداد قوائم محدثة بأسماء المحكمين من دول مختلفة والتأكد من صحة بياناتهم فيما يخص (الاسم، الدرجة العلمية، الجهة، مطابقة التخصص، بيانات التواصل).

٣- مراجعة تقارير المحكمين وعمل تقرير مفصل في حال وجود ملاحظات على التحكيم.

٤- إعداد تقرير عن المقدم للالتماس وإرساله لأمين المجلس العلمي بعد توقيع أعضاء اللجنة.

د) مهام مدير إدارة المجلس العلمي:

١- الإشراف على الكادر الإداري بالمجلس العلمي ورفع احتياجاتهم التدريبية.

٢- متابعة تنفيذ قرارات المجلس العلمي وتحرير ونسخ الخطابات والتقارير الخاصة به .

٣- إعداد ورفع تقارير تقييم الأداء الوظيفي السنوي للموظفين.

هـ) مهام وحدة الترقيات وتحكيم الكتب:

١- مراجعة ملف الترقية وتحكيم الكتاب بعد فحصه من أحد أعضاء المجلس العلمي.

٢- استلام قائمة بأسماء المحكمين مكتملة البيانات واختيارهم من قِبل رئيس المجلس العلمي.

٣- إعداد الخطابات والنماذج الخاصة بالتحكيم, ومراسلة المحكمين, والمتابعة الدورية لهم بحد أقصى شهر.

٤- إعداد النماذج والتقارير لعضو المجلس بعد انتهاء التحكيم.

٥- إعداد تقرير دوري لأمين المجلس العلمي عن سير عمل اللجنة.

و) مهام وحدة الجلسات والمحاضر:

١- استلام جميع المعاملات المكتملة والمحالة من أعضاء المجلس وقسم الترقيات وإدراجها ضمن جدول أعمال الجلسة.

٢- إعداد محضر الجلسات وتسليمها لأمين المجلس العلمي.

٣- تحرير ونسخ القرارات للموضوعات المجازة من المجلس.

٤- أرشفة قرارات المجلس وإحالتها إلى أمين المجلس العلمي.

ز) مهام وحدة الشؤون المالية:

١- استلام العهدة المالية الخاصة بمكافئات المحكمين.

٢- التأكد من صحة بيانات المحكم قبل عمل الحوالة.

٣- المتابعة مع الإدارة المالية في إرسال الحوالات البنكية للمحكمين من داخل المملكة وخارجها.

٤- إعداد ورفع تقرير دوري عن العهدة المالية لأمين المجلس العلمي.

المبحث الأول

مفهوم التحكيم العلمي وأهدافه وأخلاقياته

المطلب الأول:

مفهوم التحكيم العلمي

أولا : التحكيم لغة : حَكَمَ بالأمر يحكُم حُكْمًا: قضى، يقال: حكم له، وحكم عليه، وحكم بينهم، وحكَّم فلانًا في الشيء أو الأمر: جعله حكمًا، ومنه قوله تعالى: { فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ }, [النساء: ٦٥]، واحتكم الخصمان إلى الحاكم: رفعا خصومتهما إليه.

والحَكَم: مَن يُختار للفصل بين المتنازعين، قال تعالى: { وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا }, [النساء: ٣٥]، وحكَّمه في الأمر تحكيمًا: أمره أن يحكم، وحكَّمت الرجل: فوَّضت الحكم إليه، فالتحكيم في اللغة: اختيار شخص للفصل في النزاع، وقد يطلق التحكيم لغة على إجازة الحكم، فيقال: حكَّمنا فلانًا؛ أي: أجزنا حكمه [٧٣]..

ثانيا : التحكيم العلمي اصطلاحا : هو عبارة عن عملية إخضاع عمل علمي معين للتقييم والفحص من قبل خبراء ومتخصصين في المجال, وبذلك فهو طريقة منهجية للنظر في مصداقية بحث ما وملائمة النتائج المترتبة عليه, وقد

(٧٣) انظر: مختار الصحاح, للجوهري, (ص١٤٨)؛ لسان العرب, لابن منظور، (٢ / ٩٥٢)؛ القاموس المحيط, للفيروز ابادي ، (٤ / ٩٩).

عرفت شركة Elsevier للنشر والتوزيع التحكيم بأنه عملية إشراك الخبراء في قراءة الأبحاث الجديدة والتعليق عليها من أجل التحقق من صحتها [٧٤].

ويعرّف د .عبد الرحمن التحكيم على أنه تنظيم ذاتي وهو تعبير عن روح الانتماء إلى العلم, ويرى أن التنظيم الذاتي إنما هو من نواتج الطبيعة الاجتماعية للنشاط العلمي والطريق لتحقيق الشك المنهجي والتصحيح الذاتي لإنتاج الباحثين بواسطة أقرانهم من الخبراء والمتخصصين في نفس المجالات المعرفية [٧٥].

وقيل أيضاً في تعريفه : هو عملية إخضاع لعمل المؤلف أو الباحث للفحص الدقيق من قبل خبير بحثا عن مكامن الضعف بغرض تصحيحها لتطوير العمل [٧٦].

المطلب الثاني:

أهداف التحكيم العلمي

١ – وضع العديد من الضوابط والمعايير التي يجب أن يلتزم بها الباحثين لنشر أبحاثهم وبالتالي إضفاء المشروعية على المعرفة العلمية.

٢ - تحسين جودة القرارات ومصداقيتها بعيدا عن الارتجال والعشوائية والرؤى الذاتية المتطرفة بشأن قبول النشر.

٣ - يسعى التحكيم العلمي لتمييز الأبحاث ذات الكفاءة الجيدة و استبعاد الأبحاث ضعيفة المستوى.

٤ - تقديم تقييم عادل غير منحاز بموضوعية ونزاهة التحكيم للأعمال البحثية والدراسات الأكاديمية المختلفة.

٥ - الارتقاء بالجودة العلمية للبحوث العلمية, والرقي بمستوى المنتج البحثي في الجامعات المحلية للوصول بها إلى مستوى العالمية في المصداقية والإبداع العلمي.

٦ - تطوير مستوى الرسائل الجامعية والأبحاث العلمية ، والعمل على إيجاد أبحاث يتوافر فيها أغلب المعايير التي لابد من توافرها فيها.

٧ - تحقيق هدف أساسي يتعلق بمقدم الترقية، وهو منح الرتبة العلمية التي يستحقها بناء على جودة أبحاثه .

٨- التحكيم مفيد للمحكمين أنفسهم فهو يصقل التحكيم مهارتهم ويساعدهم على اكتساب أفكارا جديدة في عدة مجالات

٩- يهدف التحكيم إلى تطوير منظومة البحث العلمي في الجامعات على مستوى العالم [٧٧].

---

(٧٤) انظر: التحكيم العلمي وجودة البحث في العلوم الاجتماعية بالوطن العربي, لجودة عبد الوهاب الحايس, بحث في مجلة عجمان للدراسات والبحوث بالإمارات , المجلد التاسع , العدد ٢/ ديسمبر ٢٠١٠ م, (ص٣٣) .

(٧٥) انظر: التحكيم العلمي ودوره في نظام الاتصال العلمي: الدوريات المخصصة نموذجا ورقة عمل بجامعة محمد بن سعود, لعبد الرحمن فراج, (ص٧).

(٧٦) انظر: المعايير العلمية للتحكيم العلمي: أحكام موضوعية أم رؤى ذاتية, ورقة عمل بجامعة محمد بن سعود الإسلامية ٢٩ ذي الحجة ١٤٢٨هـ, لعمر بن عبد العزيز آل الشيخ, (ص٣).

(٧٧) انظر: آليات تحكيم المقالات العلمية الضوابط والمعايير, للطيفة برني و اليمين فالتة بحث منشور في مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال بجامعة بسكرة العدد ٣ جوان ٢٠١٧م, (ص١٤- ١٥)

المطلب الثالث :

أخلاقيات التحكيم العلمي

يقوم المحكّم بتحكيم الأبحاث العلمية المقدمة للمجلس العلمي لأهداف وأغراض مختلفة ، وقد تكون نتيجة التحكيم قبول الأعمال المحكّمة، أو ردّها بعد الحكم عليها بعدم صلاحيتها، ومواءمتها لما قدّمت له.

ونظرًا لخطورة ما يبديه المحكّم من رأي في المجلس العلمي ، وتأثيره البالغ على صناعة القرار بشأن ترقية علمية لأعضاء هيئة التدريس ، كان من الضروري أن يتحلّى المُحكّم بأخلاق وقيم إيجابيّة تجعل تحكيمه موضوعيا ، وتتمثّل أخلاقيات التحكيم العلمي في ثلاثة جوانب :

الجانب الأول : تعمد تحقيق الموضوعية في الحكم, وذلك من خلال :

١- إخلاص النية لله تبارك وتعالى والسعي لمرضاته قولا وعملا، واستشعار كون عملية التحكيم يجب أن تتمثل في إقامة العدل للناس وبين الناس(٧٨).

٢- عدم قبول المحكم تحكيم أبحاث خارج عن مجال تخصصه رغبة منه تحقيق منفعة شخصية مادية كانت أو معنوية، يقول الرحيلي: (إن إحالة الأعمال المحكمة إلى غير المتخصصين فيها يؤثر في نتائج التحكيم أي كانت, وعدم إنصافها, فربما ترقى صاحبها أو تستحق نشرا أو دعما وهي لا تستحق, و العكس صحيح, فالمحكم الخبير هو الذي ينصف العمل) (٧٩).

وإسناد الأبحاث إلى غير متخصصيها يخالف الأمانة العلمية, فعن أبي هريرة ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : " إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة "قال : كيف إضاعتها يا رسول الله ؟ قال:" إذا اسند الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة" (٨٠).

٣- عدم تأثر المحكم بالباحث – في حال معرفته – أو بلغته أو بعرقه أو حالته العائلية أو الاجتماعية (٨١), والتجرد من الأهواء والأغراض الشخصية، قال تبارك وتعالى: {**وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُواْ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى** },[الأنعام :١٥٢].

فالمحكم كالقاضي يتنحى عن مهمة التقويم حالة وجود رابطة قرابة أو صداقة أو أية رابطة أخرى مؤثرة بينه وبين صاحب العمل العلمي المراد تقويمه (٨٢).

---

(٧٨) انظر: دليل تحكيم الرسائل والبحوث العلمية في المجال التربوي والنفسي, لعبد الله إبراهيم, وعلي الصبيحي, بحث منشور في مجلة كلية التربية بالزقازيق العدد ٦٣/ إبريل ٢٠٠٩ م, (ص٢١٢- ٢١٣).

(٧٩) محظورات التحكيم, في السجل العلمي لندوة التحكيم العلمي أحكام موضوعية أم رؤى ذاتية, الجزء الثاني, عام ٢٠٠٨م, جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض, (ص١٠٨١).

(٨٠) رواه البخاري فيصحيحه (حديث رقم ٦١٣١).

(٨١) انظر: قواعد تحكيم البحث العلمي في السجل العلمي لندوة التحكيم العلمي أحكام موضوعية أم رؤى ذاتية, الجزء الثاني, عام ٢٠٠٨م, جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض, لعبد القادر الشيخلي (ص ٢١٥).

(٨٢) انظر: تقارير محكمي البحوث بين الموضوعية والذاتية من وجهة نظر الباحثين, في السجل العلمي لندوة التحكيم العلمي أحكام موضوعية أم رؤى ذاتية, الجزء الثاني عام ٢٠٠٨ م, بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض لصالح إبراهيم الصنيع, (ص٩٦١).

٤- أن يمتلك معرفة أكاديمية خاصة بموضوع البحث، والاهتمام بموضوع البحث؛ ليستطيع المحكَّم الحكم على مدى جودة البحث وأصالة مادته، وتميُّزه عن غيره، يقول الشيخي : (قلة العلم أو ضعف الخبرة تحولان دون تحقيق التحكيم الموضوعي العادل) [٨٣].

٥- الحلم والأناة؛ لئلا يؤدي غضب المحكم أو استعجاله إلى عدم الإنصاف والارتجال والمجازفة في إصدار أحكامه

٦- معرفة ضوابط التحكيم العلمي ومعاييره، وتوافر الخبرة المناسبة في ممارسة التقويم، ليتمكن المحكَّم من الحكم على البحث العلمي بشكل جيد.

الجانب الثاني : تعمد تحقيق المهنية في الحكم, وذلك من خلال :

١- أن يتوجه المحكّم بملحوظاته إلى البحث، وليس إلى شخصية الباحث, فواجبه المهني ينبغي أن يكون منصبا على الموضوع وليس على الشخص, ومهمته فحص الأفكار لا فحص البشر [٨٤].

٢- احترام آراء الباحث، وعدم السخرية بأفكار الباحث وازدرائها أو محو أسلوب الباحث وطمس هويته والتقليل من شأن المادة العلمية وأهميتها, وهي سلوكيات تترك انطباعات سيئة في نفس الباحثين المقدمين للترقيات[٨٥].

٣- المحافظة على السرية التامة، وعدم التشهير بالباحثين، أو وصفهم بما لا يليق, وإن كان هذا ضروريا لتقدم العلم فينشر في بحوث خاصة بذلك ودون ذكر للأسماء وبهذا تتحقق المنفعة دون تجريح للباحثين.

الجانب الثالث : التحكيم البنّاء والتقويم العادل, وذلك من خلال :

١- ينبغي أن يقدم المحكم وجهة نظره أو رأيه للباحث بما يحسن من العمل العلمي من باب تحقيق قوله تعالى:{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ لِلّهِ شُهَدَاء بِالْقِسْطِ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ},[المائدة:٨],مع الترفع عن استخدام الكلمات الجافة أو الجارحة مهما كان تقصير الباحث.

٢- ينبغي أن يزود المحكم الباحث بنقاط القوة في البحث وبدائل لنقاط الضعف مع تزويده بأسماء مراجع تثري موضوعه, وبالتالي يوجه الباحث إلى الطريق السليم لئلا يصبح تحكيمه سلبيا [٨٦].

٣- ينبغي أن تكون ملاحظات المحكم محددة وليست عامة, بمعنى أن تدعم كل ملاحظة بشواهد وأدلة علمية من البحث مع الالتزام باللغة الصحيحة الفصيحة في كتابة التقرير[٨٧] .

---

(٨٣) قواعد تحكيم البحث العلمي, (ص٢١٤).

(٨٤) المصدر السابق, (ص٢١٢).

(٨٥) انظر: التحكيم العلمي مشكلات وتوصيات في السجل العلمي لندوة التحكيم العلمي لندوة التحكيم العلمي أحكام موضوعية أم رؤى ذاتية, الجزء الثاني, عام ٢٠٠٨م, جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض, لإبراهيم صالح الحندود, (ص٥٠٤).

(٨٦) انظر: واقع تحكيم الرسائل الجامعية في علوم المكتبات والمعلومات في الجامعات السعودية دراسة ميدانية من وجهة نظر المحكمين, في السجل العلمي لندوة التحكيم العلمي أحكام موضوعية أم رؤى ذاتية, الجزء الثاني, عام ٢٠٠٨م, جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض, لهند عبد الرحمن الغانم, (ص٧٦٩).

(٨٧) انظر: دليل تحكيم الرسائل والبحوث العلمية في المجال التربوي والنفسي, لعبد الله إبراهيم, وعلي الصبيحي, (ص٢١٢- ٢١٣).

المبحث الثاني

معايير التحكيم في المجلس العلمي ومشكلاته

المطلب الأول:

معايير التحكيم في المجلس العلمي

أولا : مفهوم المعايير : المعايير في اللغة جمع معيار والمعيار هو العيار الذي يقاس به غيره [٨٨]. والمعيار هو بيان المستوى المتوقع الذي وضعته هيئة مسؤولة معترف بها بشأن درجة أو هدف معين يراد الوصول إليه ويحقق قدرا منشودا من الجودة والتميز[٨٩].

ويعرف كارتر المعايير بأنها : مجموعة من الشروط والحكام التي تعتبر أساسا للحكم الكمي أو الكيفي من خلال مقارنة هذه الشروط بما هو قائم وصولا إلى جوانب القوة والضعف [٩٠].

ويعرفها حلس بأنها : مجموعه من الشروط والأحكام المضبوطة علميا التي تستخدم كقاعدة أو أساس للمقارنة والحكم على النوعية أو الكمية بهدف إبراز مواطن القوة وتعزيزها, وتشخيص مواطن الضعف لعلاجها [٩١].

وتعرفها سارة الدغيثر بأنها:مقاييس تصاغ في مواصفات أو شروط تحدد الصورة المثلى التي ينبغي أن تتوفر وتقوم بوضعها منظمة متكاملة وتأخذ وقتا وجهدا, وهي متفق عليها محليا أو عالميا لتحقيق غايات وأهداف منشودة[٩٢].

ثانيًا : إجراءات التحكيم في المجلس العلمي :

رسم توضيحي لإجراءات سير معاملات الترقيات في المجلس العلمي بجامعة أم القرى :

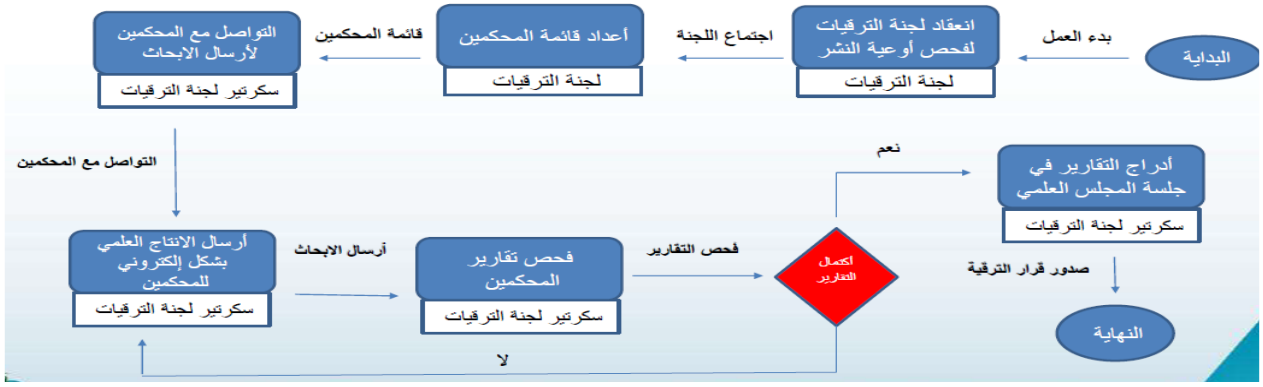

(٨٨) انظر: محيط المحيط, للبستاني, (ص٦٤٧) مكتبة لبنان, بيروت طبع عام ١٩٧٧ م

(٨٩) الجودة الشاملة ونظم الاعتماد الأكاديمي في الجامعات في ضوء المعايير الدولية, بحث منشور في مجلة كلية التربية والعلوم الإنسانية, جامعة طيبة, العدد الرابع / أكتوبر ٢٠٠٩م, لعماد الدين شعبان حسن, (ص٢).

(٩٠) قاموس التعليم, لكارتر' نيويورك طبع عام ١٩٧٣م (ص١٥٣).

(٩١) تحليل الاتجاهات للمناهج, لسالم عبد الله حلس, الطبعة الأولى عام ٢٠٠٤ م, (ص١١).

(٩٢) مدخل المعايير جزء من متطلب مادة الاتجاهات الحديثة للمناهج, ورقة عمل أعدتها الباحثة في قسم المناهج وطرق التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود بكلية العلوم الاجتماعية عام ١٤٣٥هـ, (ص٥).

ثالثا : كيفية اختيار المحكمين:

١- ترشح لجنة الترقيات بالمجلس (١٢) محكمًا من دول مختلفة, وأن يكونوا على رتبة أستاذ, ويمكن استثناء وقبول أحد المحكمين برتبة أستاذ مشارك في حال ترقية مقدم الطلب على درجة أستاذ مشارك.

٢- يرشح رئيس المجلس العلمي, أو أمين المجلس العلمي(٦)محكمين من دول مختلفة ثلاث أساسين, وثلاثة احتياط.

٣- يطلب من المحكمين تعبئة نماذج التحكيم المقررة من المجلس العلمي بدقة, ولا يقبل ترك الشروحات المطلوبة[٩٣] .

رابعا : معايير التحكيم في المجلس العلمي :

أ) ملائمة مجال البحث لتخصص المتقدم :

البحث العلمي ليس هواية يمارسها الإنسان في أوقات الفراغ، وإنما هو عمل جاد وشاق، واقتحام لآفاق صعبة المسالك ، ويقتضي التسلح بالمعارف الأولية الضرورية في ميدانه، وهذا يتطلب ممن ينتمي إلى عالم البحث العلمي في مجال معين أن يكون متخصصا في هذا المجال، وأن يكون قد حصل على الحد الأدنى من التكوين العلمي فيه، إذ لا يُتصور ممن يجهل المعارف الأساسية في مجال علمي معين أن يبدع فيه أو يضيف إلى رصيده المعرفي شيئا، بل المتوقع أن يأتي فيه بما لا علاقة له به، وقديما قيل: من تحدث في غير فنه أتى بالعجائب[٩٤]. ولا يكفي مجرد التخصص، فهذا هو الحد الأدنى، بل لابد من التعمق فيه والحرص على بلوغ أسمى المراتب في مجاله[٩٥].

ب) أصالة البحث والبصمة العلمية :

أصالة البحث: استقصاء مادته العلمية من مصادرها، وبناؤها على أسس صحيحة قوية ، وقواعد سليمة، ومناقشة المخالف بأسلوب علمي. وهذا المعنى يلتقي مع المعنى اللغوي للأصالة، جاء في المعجم الوسيط : أصل الشيء أصلا: استقصى بحثه حتى عرف أصله... أصل أصالة: ثبت وقوي [٩٦], فأصل الشيء: أسفله ، وأساس الحائط: أصله. واستأصل الشيء : ثبت أصله وقوي... وأصلته تأصيلا جعلت له أصلا ثابتا يبني عليه [٩٧]..

وحتى تتحقق الأصالة في البحث يجب مناقشة أفكار المخالفين بأسلوب علمي وفق القواعد التالية [٩٨]:

الأولى: أن يكون هدف الباحث الوصول إلى الحقيقة، ويقتضي ذلك أن لا يتعصب لمذهبه، وأن يعتمد ما رجحه الدليل بصرف النظر عن قائله.

---

(٩٣) للاطلاع على النموذج المعد من المجلس العلمي والمتضمن لهذه المعايير يراجع شكل (١) (٢)في ملاحق البحث ولمراجعته على هذا الروابط : https://cutt.us/pLZ3L https://cutt.us/r rEG٢

(٩٤) انظر: فتح الباري, لابن حجر, (٣ / ٤٦٦).

(٩٥) انظر: أخلاقيات البحث العلمي وإشكاليات الأمانة العلمية ضمن أعمال ملتقى الأمانة العلمية نشر مركز جيل البحث بالجزائر عام ٢٠١٧م, لبخولة بن الدين, (ص٥٨).

(٩٦) انظر: الصحاح , للجوهري, (١٦٢٣/٤).

(٩٧) انظر: تاج العروس, للزبيدي, (١٤ / ٢٠).

(٩٨) انظر: البحث العلمي خطته وأصالته ونتائجه, بحث منشور في مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية العدد ٢٠ / حزيران ٢٠١٠ م, لحسين مطاوع الترتوري, (ص١٠٢ – ١٠٤).

الثانية: أن يتقيد الباحث بالعبارات المهذبة في عرض رأي المخالف ومناقشته، وأن يتجنب الطعن، أو التجريح، أو الاستهزاء، أو السخرية، من رأي المخالف أو تحقيره. وقد أمرنا الإسلام بذلك وأرشدنا إليه، قال الله ﷻ:{ادْعُ إِلِى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ }, [النحل:١٢٥]. وقال تبارك وتعالى: {وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ },[العنكبوت:٤٦].

الثالثة: التزام الباحث بتقديم الأدلة المثبتة أو المرجحة لما يدعيه, والتزامه بإثبات صحة النقل عن الآخرين فيما ينقل، وقد تقرر عند علماء أدب البحث والمناظرة: (إذا كنت ناقلا فالصحة، وإذا كنت مدعيا فالدليل) [٩٩].

الرابعة: أن لا يكون ا لباحث ملتزما في أمر من أموره بضد الدعوى التي يحاول إثباتها, فلا يدعي دعوى ويعتقد ضدها؛ لأن الضدين لا يجتمعان, وكل من يدعي دعوى ويكون معتقدا ضدها تسقط دعواه.

الخامسة : أن لا ينقض بعض كلام الباحث بعضه الأخر.

السادسة : أن لا يكون د ليل الباحث على دعواه ترديدا لأصل الدعوى مقترنا ببراعة في التلاعب بالألفاظ.

السابعة : أن لا يلجأ الباحث إلى الطعن في أدلة المخالف من غير حجة، كما قال الله عز وجل حكاية عن المشركين لما أعجزهم القرآن : {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ },[فصلت:٢٦].

الثامنة: التسليم بالقضايا المسلمة والمتفق عليها، وعدم المكابرة والإصرار على إنكارها، فإن طالب الحق لا يكابر في إنكار الثوابت، وإن لم يقم مدعيها أدلة على صدق دعواه؛ لأن إقامة الأدلة على المسلمات والثوابت إضاعة للوقت، وقد يما قال الشاعر: وليس يصح في الأفهام شيء...إذا احتاج النهار إلى دليل [١٠٠]...

التاسعة: قبول النتائج التي يتوصل إليها بالأدلة الصحيحة, سواء كانت قطعية أو تفيد ظنا غالبا, وعدم رد النتائج التي توصل إليها غيره إن كانت مبنية على ظن غالب بدعوى أنها نتائج غير قطعية.

ج) إتقان العرض والتنسيق ووضوح الأسلوب وسلامة اللغة :

ويقصد بإتقان العرض جودة العرض وهي أن تكون المعلومات في البحث متسلسلة ومترابط, ومحققة للتوازن بين عناصر البحث وأهدافه, كما ينبغي أن تكون للباحث رؤية واضحة في بحثه, مع التزامه بأسلوب البحث العلمي الشائع في أدبيات الأبحاث العلمية مع سلامة الكتابة إملائيا ونحويا بعبارات لغوية واضحة وقوية [١٠١].

(٩٩) انظر: ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة, لعبد الرحمن حسن حبنكة الميداني, (ص٣٦٨، ٣٨١) دار القلم , دمشق , الطبعة الأولى , طبع عام ١٩٧٥م .

(١٠٠) انظر: شرح ديوان المتنبي, للواحدي, (١/ ٢٤٩).

(١٠١) انظر: دليل تحكيم الرسائل والبحوث العلمية في المجال التربوي والنفسي, لعبد الله إبراهيم وآخرون ,(ص١٨٤).

د) جودة منهجية البحث :

ويقصد بها ارتباط العنوان بموضوع البحث ومشكلته, وكذلك ينبغي أن يكون هناك اتفاقا بين أهداف البحث وأسئلته من خلال توظيف إجراءاته المشار إليها في مقدمة البحث [١٠٢], فالبحث العلمي هو النتاج العلمي للباحث في موضوع من الموضوعات, وهدفه الكشف المعرفي والإجابة عن الإشكالية التي كتب البحث لأجلها وفق شروط الجدة والأصالة.

وللبحث العلمي مصادر موثقة ومنهج ومنهجية متبعين, حيث يرتبط المنهج بطريقة الدراسة, في حين ترتبط المنهجية بطريقة الصياغة والتحرير, والاهتمام بالجانب الشكلي حتى يخرج البحث في النهاية مستوفيا للشرط العلمي وموفيا بالغرض المعرفي [١٠٣].

هـ) الإضافة العلمية لمجال التخصص :

أن يضيف البحث العلمي شيئاً جديداً للمعرفة، من خلال ما يتوصل إليه من نتائج ، فالبحث العلمي ليس تجميع ما سبق أن قدمه الآخرون من العلماء والباحثين، أو إعادة تقديمه كما هو دون أية إضافة أو تجديد، ربما يصلح هذا في البدايات الأولى، أي في مرحلة التدرب والمران على البحث وبواكير ممارسته، أما بعد ذلك فإن البحث العلمي هو التجديد والإبداع، ولسنا نعني بذلك الانقطاع عن الرصيد المعرفي السابق، وإنما الانطلاق منه فهما ونقدا وتصحيحا، ثم الإضافة إليه والإسهام في تطويره وإحيائه [١٠٤].

و) أهمية الاستنتاجات ودقة النتائج والتوصيات :

يقع بعض الباحثين في قصور أو أخطاء، تقلل من قيمة نتائج بحثهم. ولما كانت نتائج البحث ثمرته المرجوة منه، فأن أي خلل فيها يجعل جهد الباحث ضائعا كأن لم يكن، وتوقع من يأتي بعده من الباحثين ممن بنوا أبحاثهم على نتائج بحثه في أخطاء، فيؤدي الخطأ في نتائج أي بحث إلى أخطاء متكررة في مسيرة البحث العلمي. وتتفاوت هذه الأخطاء بحسب جسامة التقصير أو الخطأ في النتائج التي يعتمد عليها الباحثون ومدى ثقتهم بنتائج من سبقهم.

والمراد بنتيجة البحث: الحقائق أو المعارف التي توصل الباحث إليها، بعد عرض الآراء والأدلة، ومناقشتها، ودراستها بموضوعية.

ولا بد لأي بحث جاد أن يوصل إلى نتائج، والبحث الذي لا يوصل إلى أية نتيجة يكون جهدا ضائعا , وقد يكون سبب ذلك أخطاء وقع فيها الباحث، كتقصير في اختيار موضوع بحثه، أو في منهجه، أو في وسائل البحث وإجراءاته.

وإذا اتبع ا لباحث منهجا علميا مناسبا لبحثه ، وخطوات سليمة فأنه سيصل إلى نتائج صحيحة. وعدم صحة النتائج أو عدم وضوحها، أو عدم نضجها، يرجع إلى أسباب متعددة، يمكن للباحث إذا تنبه لها أن يتجنب الوقوع فيها[١٠٥].

---

(١٠٢) انظر: المصدر السابق, (ص١٨٥).

(١٠٣) انظر: منهجية البحث, لجمال بو طيب, بحث في مجلة مقاربات منشور برعاية مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية واستراتجيات التواصل, العدد ٥ عام ٢٠١٠ م (ص٩٦).

(١٠٤) انظر: أخلاقيات البحث العلمي وإشكاليات الأمانة العلمية, لبخولة بن الدين, (ص٥٨).

(١٠٥) انظر: البحث العلمي خطته وأصالته ونتائجه, لحسين مطاوع الترتوري, (ص١٠٥-١٠٦).

ويرجع سبب عدم صحة النتائج أو عدم وضوحها، أو عدم نضجها إلى النقاط التالية:

١. ضعف الباحث العلمي، وهو ينعكس على بحثه عموما ونتائجه خصوصا .

٢. عدم موضوعية الباحث وتعصبه، بحيث تكون في ذهنه نتائج مسبقة يسعى لإثباتها، وفي هذه الحالة نجد الباحث يتحمس لرأي معين قبل بحثه أو استكمال بحثه، فيستدل بآيات أو أحاديث ضعيفة الدلالة، أو بأحاديث ضعيفة، أو يتجاهل الأدلة القوية التي تؤيد الرأي الأخر.

٣. استعمال العبارات العاطفية والمرنة في صياغة وعرض نتائج البحث تجعلها غير واضحة، فنتائج البحث يجب أن تكون نقاطا واضحة محددة أدى البحث الجاد إليها.

٤. عدم فهم الباحث للمراد بنتائج البحث! فالأصل أن يكتب الباحث نتائج حقيقية توصل إليها من خلال بحثه. فلا يكتب مسلمات ونتائج لا يخالف فيها أحد إذا لم يكن بحثه قد أوصله إليها. ولا يكتب نتائج لقضايا تعرض لها أثناء بحثه لكنه لم يبحثها بحثا علميا, ولا يجعل نتائج البحث خلاصة وملخصا لبحثه, فالنتيجة لا تعد نتيجة علمية إلا إذا توصل إليها الباحث بعد عرض الآراء والأدلة ومناقشتها ودراستها بموضوعية.

٥. العجلة في البحث، وعدم استقصاء الأدلة، أو عدم فهم دلالتها، أو عدم الوقوف على صحة الأحاديث والآثار التي استدل بها. وهذه العجلة تؤدي إلى خطأ في عزو الآراء لأصحابها، أو خطأ في فهم مذهب عالم من العلماء. فأحيانا يكون العالم متوقفاً, أو لا يصرح بمذهبه في المسألة، ويحتاج لمعرفة رأيه إلى تأمل فيما كتب؛ لأن النظرة الأولى السريعة في كلامه قد توحي بخلاف مذهبه الحقيقي.

٦. عدم تفريق الباحث بين النتائج والتوصيات، فيجعل التوصيات أو بعضها ومن النتائج، وفرق بينها؛ فالنتيجة كل ما توصل له الباحث بعد دراسة وعرض أدلة ومناقشة وترجيح. أما التوصيات فلها صور:

الأولى: أن تكون التوصية مبنية على إحدى نتائج البحث، ومحققة لثمرته المرجوة منه، وتقود إلى استثمار عملي تطبيقي للنتيجة.

الثانية: أن تكون التوصية تتعلق بمسألة ذات صلة بالبحث، أرى الباحث أنها مهمة، وبحاجة إلى دراسة وتحقيق، لكنه لم يدرسها؛ لأنها خارجة عن موضوع بحثه، أو لأن صلتها به ضعيفة.

الثالثة: أن تتعلق التوصية بمسألة قصر البحث عن الوصول إليها لعدم توفر بعض البيانات أو لعدم وجود الأدوات اللازمة، فيوصي الباحث إعادة دراسة المسألة في حال ظهور بيانات جديدة تعين على الوصول للنتائج المرجوة[١٠٦].

ز) أصالة المصادر والمراجع وتنوعها وحداثتها وصحة التوثيق :

ويقصد بها أن تكون المراجع كافية وأصيلة وحديثة, مع التزام الدقة في توثيق المعلومات, وكتابة المراجع بطريقة علمية منهجية [١٠٧].

---

(١٠٦) انظر: البحث العلمي خطته وأصالته ونتائجه, لحسين مطاوع الترتوري, (ص١٠٦-١٠٧).

(١٠٧) انظر: دليل تحكيم الرسائل والبحوث العلمية في المجال التربوي والنفسي, لعبد الله إبراهيم وآخرون,(ص١٨٤- ١٨٥) .

وتنوع المصادر لا يتأتى إلا بمتابعة الباحث كل جديد في مجال تخصصه, حتى وإن كان لديه رصيدا علميا كافيا في ميدان تخصصه، إلا أنه لا يكتفي بذلك ، بل يكون مهتما وحريصا على الحصول على كل كتاب أو بحث أو مقال نشر في مجاله بالإضافة التي يحملها. وذلك ما يؤهله لأن يكون مواكبا للتطور العلمي في تخصصه [١٠٨]..

أما توثيق المعلومات ونسبتها إلى أصحابها هو صلب الأمانة العلمية, فلا يقوم الباحث بنسخ ما قاله الآخرون دون إعطاء كل ذي حق حقه وعدم الأمانة العلمية هي أن يقوم شخص بنقل أو نسب تعب ومجهود الآخرين دون الإشارة لهم [١٠٩]. فمن أبرز خصالِ طالب العلم تمتعه بالأمانة العلمية ، و التي بها يَثِقُ الناسُ بما يحويه من علم .

ح) جودة وعاء النشر : بمعنى أن الأبحاث المقدمة للترقية منشورة أو مقبولة للنشر في مجلات ذات اختصاص ملائم للبحث نفسه [١١٠].

وبالرجوع إلى اللوائح التنفيذية المنشورة على صفحة المجلس العلمي بموقع جامعة أم القرى [١١١], فتم بيان ما يتعلق بمعايير قبول المجلات المحكمة، ضمن المعايير التالية :

١. أن تكون المجلة صادرة عن مؤسسة علمية، أو بحثية، محلية أو إقليمية أو عالمية.

٢. أن تكون المجلة محكمة ولها رئيس وأعضاء هيئة تحرير ولها قواعد نشر.

٣. أن يكون قد صدر منها أربعة أعداد منتظمة، ومضى على صدورها سنتان، ويستثنى من ذلك مجلات جامعات المملكة.

٤. أن تكون المجلة في مجال التخصص العام أو ذات علاقة بتخصص المتقدم للترقية.

٥. تقبل ألأبحاث العلمية المنشورة أو المقبولة للنشر إلكترونياً والمقدمة ضمن أبحاث الترقية العلمية ومعاملتها معاملة الأبحاث المنشورة أو المقبولة للنشر في أوعية النشر الأخرى وبنفس الشروط.

المطلب الثاني:

مشكلات التحكيم في المجلس العلمي وكيفية حلها

على الرغم من أن تحكيم أبحاث الترقيات في المجلس العلمي هي عملية مقننة وممنهجة بضوابط ومعايير ضمن نظاما فعالا في تقدم النشاط العلمي بالمجلس, إلا أن هناك ثمة مشكلات يواجهها المجلس العلمي قد تقلق بعض الباحثين من عملية التحكيم ولعل أبرز هذه المشكلات الآتي:

(١٠٨) انظر: أخلاقيات البحث العلمي وإشكاليات الأمانة العلمية, لبخولة بن الدين, (ص٥٨).

(١٠٩) انظر: كيف تكتب بحثا أو منهجية البحث ، لإميل يعقوب، جروس برس، طرابلس, لبنان ١٩٨٦ م.

(١١٠) رصانة المجلات والنشر العلمي, لفؤاد قاسم محمد وآخرون، نشر وزارة التعليم العالم والبحث العلمي بالعراق طبع عام ٢٠١٥م ، (ص٢٩- ٣٠).

(١١١) تراجع هذه اللوائح على هذا الرابط: https://cutt.us/hUYSD

المشكلة الأولى: استهلاك الكثير من الوقت من المحكمين في عملية التحكيم أو الاعتذار عن التحكيم بعد مدة طويلة من تسلُّمه الأعمال المطلوب تحكيمها, مما يؤدي إلى بطء ترقية أعضاء هيئة التدريس. وكان الأولى في كلتا الحالتين مراعاة مصلحة البحث والباحث، وإعطاء العمل المدة التي يستحقها دون إفراط أو تفريط. وقد يكون ناتج عن :

١ - كثرة الأعمال الأكاديمية (تدريس أو أعمال إدارية).

٢ - قلة أو تأخر المردود المادي لأعمال التحكيم.

٣ - كثرة الأعمال المحكمة والانشغال بقراءتها بالإضافة إلى الارتباطات الاجتماعية والأسرية[١١٢].

وقام المجلس العلمي بحل هذه المشكلة بتطبيق الأنظمة واللوائح بهذا الخصوص ، والتي تحدد مدة للتحكيم. والتواصل المباشر مع المحكمين أسبوعيا خلال مدة زمنية محددة (شهر) لتسريع عملية تحكيم أبحاث الترقيات.

المشكلة الثانية : عدم موضوعية بعض المحكمين وتحيزهم في التحكيم (الإجحاف) :

يقصد بإجحاف المحّكم عدم موضوعيته وذلك بإعطاء درجة متدنية على عنصر - أو أكثر - من عناصر تحكيم الإنتاج العلمي بدون مسوغات علمية مقنعة.

ويكون ذلك بالميل ضد الباحثين لسبب من الأسباب غير المقنعة، والاعتداد بالرأي والهوى، أو تحكيم المصالح الشخصية غير الشريفة، وتبييت النية لغير صالح الباحث.

وكذا التحامل على المحكَّم له وإبداء ما ظاهره الانتقام والتشفّي ، ويكون ذلك بتجريد العمل المحكّم من الإيجابيات جملة، والاستخفاف بالباحث وببحثه، وتوجيه صيغ الاتهام له من غير وجه حق[١١٣].

ولحل هذه المشكلة اتبع المجلس العلمي ما يأتي :

١ - عند ظهور إجحاف المحّكم تقوم لجنة الترقيات بدراسة الموضوع من جميع جوانبه, وكتابة تقرير مفصل بذلك يتضمن مواضع الإجحاف, ورفعها للمجلس العلمي؛ لاتخاذ القرار المناسب.

٢- عند إقرار المجلس العلمي بثبوت إجحاف المحكم, فإنه يُستبدَل, وأن كان مرجحاً.

٣- حجب المجلس العلمي أسماء المحكمين الذين ثبت عليهم الإجحاف, وعدم تكليفهم بتحكيم أبحاث الترقيات, ووضع أسمائهم ضمن القوائم السوداء التي لا يحال إليهم مثل هذه الأعمال.

المشكلة الثالثة: قلّة المحكّمين المؤهّلين، أو ندرتهم خاصة في بعض التخصصات :

واجه المجلس العلمي قلة أو ندرة المحكمين المتخصصين في بعض التخصصات ، أو أن المنتمين لهذه التخصصات يعانون من كثرة الأعباء الملقاة على عواتقهم، مثل التدريس، والأعمال الإدارية ونحوها. وهذا يستدعي دفع البحوث التي

(١١٢) انظر: التحكيم العلمي وضبط جودة المعلومات العلمية, لرنا حسن محمد المجلد ١٤ العدد١/ مارس ٢٠١٣م(ص٣٧).

(١١٣) انظر: المصدر السابق,(ص٣٦), وتراجع ضوابط الإجحاف على هذا الرابط: https://cutt.us/kDcZd

يُراد تحكيمها إلى شخصيات غير متخصّصة، أو متخصّصة ولكنها ليست مؤهلة تأهيلا جيداً يمكّنها من إصدار أحكام صائبة، ولهذا انعكاساته السلبية على مهمة التحكيم والتقويم(١١٤).

ولحل هذه المشكلة قام المجلس العلمي بإنشاء قاعدة بيانات, وذلك بإتاحة المجال للمتقدم للترقية بطرح مالا يقل عن ثمانية من أسماء وبيانات للمحكمين المتخصصين في مجاله.

المشكلة الرابعة : افتقار بعض المحكّمين إلى بعض قِيَم التحكيم:

يلزم المحكّم أن يكون على علم ومعرفة وإلمام بمسائل وقضايا تخصصه، وأن يكون متابعًا لما يجد فيه، وهذا يكسبه المعرفة والخبرة بإيجابيات البحوث المنتمية إلى تخصصه، وسلبياتها، ومن دون هذه المعرفة والخبرة يظل المحكّم عاجزًا عن إبداء الرأي السديد، وإصدار الحكم المناسب على البحوث التي يطلب منه تحكيمها وتقويمها(١١٥).

ولهذا يقوم المجلس العلمي بتحديث بيانات المحكمين بين وقت لآخر باستبعاد بعضهم وإدراج بعضهم في قائمة بما يحقق أهداف التحكيم العلمي بصورة صحيحة.

المشكلة الخامسة : التفريط في بعض مسؤوليات التحكيم:

على الرغم من الظن الحسن بالمحكّمين؛ لما يتمتعون به من قِيَم هي نفسها قِيَم عضو هيئة التدريس السامية، إلا أن التحكيم العلمي يظل يئنّ تحت وطأة بعض أوجه القصور والتجاوزات والمخالفات العلمية والفنية؛ مما يمثّل له عائقًا عن تحقيق أهدافه وغاياته، ومن ذلك:

١- عدم وصول تقارير بعض المحكمين في الوقت المحدد رغم المتابعة المستمرة لهم.

٢- استخدام بعض المحكّمين عبارات ذات دلالات عامة غير دقيقة.

٣- عدم التزام المحكم بإبداء آرائه كاملة حول كل عنصر من عناصر التحكيم، وترك جزء منها دون تقويم.

٤- عدم مواءمة مرئيات المحكمين للمستوى أو الدرجات، إذ لا تتناسب - في بعض الأحيان - الدرجات الممنوحة للمحكّم لهم، أو المستويات المقرّرة للبحوث المحكمة مع الانتقادات الموجهة للأعمال المحكّمة.

٥- عدم ملائمة التقارير والأحكام لأوجه الكمال أو النقص في البحوث والرسائل العلمية المحكّمة(١١٦).

ولحل هذه المشكلة قام المجلس العلمي بإرجاع المحكمين لضوابط ومعايير التحكيم في المجلس بحيث لا تتيح للمحكمين الاجتهاد الخاطئ المبني على أسس غير صحيحة.

المشكلة السادسة : التدخل في مسار عملية التحكيم:

---

(١١٤) انظر: المصدر السابق,(ص٣٧).

(١١٥) انظر: الموضع السابق من المصدر السابق.

(١١٦) انظر: التحكيم العلمي وضبط جودة المعلومات العلمية, لرنا حسن محمد , (ص٣٧).

ومنه بذل المساعي الاستباقية من قبل أطراف أخرى للتأثير على عملية اختيار المحكمين، إما بهدف محاباة الباحث ومجاملته، أو بهدف الإضرار به , ومنه كذلك ممارسة الضغط على المحكم بغرض التأثير على قراراته، وفي ذلك كله انحراف بالتحكيم عن جادة العدالة، ووأد لأخلاقياته(١١٧).

ولحل هذه المشكلة قام المجلس العلمي بالاجتهاد في اختيار الكفاءات الإدارية والأكاديمية التي تتسم بالأمانة, وعدم إفشاء إجراءات التحكيم.

المشكلة السابعة : عدم فهم الأنظمة من قبل المحكِّمين أو المحكَّم لهم.

فإضافة إلى اللوائح التنظيمية هناك لوائح تنفيذية لكل جامعة تسير عليها وقد يجهلها كثير من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة نفسها ، ولذا تعاني المجالس العلمية واللجان الدائمة كلجنة الترقيات من عدم فهم بعض أعضاء هيئة التدريس لبعض أنظمتها وإجراءاتها التنفيذية للترقية فتقع تلك اللجنة في دوامة تصحيح وفرز الأعمال وإكمال النواقص أو لعدم موافقته للمعايير والشروط والضوابط (١١٨).

وحل هذه المشكلة أن يطلع عضو هيئة التدريس على الأنظمة واللوائح والتنفيذية الخاصة بجامعته والتي تصدر عن المجلس العلمي، وقد قام المجلس بنشر جميع اللوائح والقواعد التنفيذية على صفحته في موقع الجامعة (١١٩).

المشكلة الثامنة: التباين في نتيجة التحكيم.

يعاني المجلس العلمي من مشكلة التباين الشديد في نتيجة التحكيم؛ نظراً لاختلاف منهجية المحكِّمين، فهناك من يسلك مسلك التشديد وطلب الكمال في كل شيء، وهناك من يسلك مسلك التساهل فيأخذ الأمور بالعاطفة دون النظر إلى النتائج. ولعل السبب في ذلك راجع إلى بعض الأمور منها:

١ ـ التعصب والهوى المذهبي أو التعصب للجنسية أو البلد أو المنطقة أو الجامعة أو الهيئة المعينة.

٢ ـ الحسد والتهوين من استحقاق الآخرين للوصول إلى الرتبة العلمية التي قد حصل هو عليها(١٢٠).

ولحل هذه المشكلة قام المجلس العلمي بإعداد نموذج طلب التماس إعادة النظر في عدم الموافقة على الترقية, يحق للمتقدم على الترقية رفعه بعد صدور قراره بحجب ترقيته (١٢١).

---

(١١٧) لقاء الأستاذ الدكتور عبد الله الطيار مع أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بالزلفي بجامعة المجمعة حول تحكيم الأبحاث العلمية معاييره وضوابطه وأخلاقياته ومشكلاته بتاريخ ١٤٣٥هـ, ونشر على هذا الرابط: https://cutt.us/Y0J9h

(١١٨) المصدر السابق.

(١١٩) تراجع هذه اللوائح على هذا الرابط: https://cutt.us/hUYSD

(١٢٠) لقاء الأستاذ الدكتور عبد الله الطيار مع أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية بالزلفي بجامعة المجمعة حول تحكيم الأبحاث العلمية معاييره وضوابطه وأخلاقياته ومشكلاته على هذا الرابط: https://cutt.us/Y0J9h.

(١٢١) انظر: شكل (٣) في ملاحق البحث , وللوصول إلى النموذج يراجع الرابط https://cutt.us/Mshkn .

الخاتمة:

في ختام هذا البحث المعنون بـ "معايير تحكيم أبحاث الترقيات العلمية - المجلس العلمي بجامعة أم القرى أنموذجا" والذي هدف إلى التعرف على المجلس العلمي ومعايير تحكيم الأبحاث العلمية المقدمة له، وباستخدام الباحث المنهج الاستقرائي الوصفي توصل إلى نتائج عديدة أهمها :

١- يسعى التحكيم العلمي لتمييز الأبحاث ذات الكفاءة الجيدة واستبعاد الأبحاث ضعيفة المستوى

٢- أهمية وجود معايير لعمليات التحكيم في المجالس العلمية؛ وذلك لضبطها وتحسين جودتها، وتحسين جودة القرارات ومصداقيتها بعيدا عن الارتجال والعشوائية والرؤى الذاتية المتطرفة.

٣- يجب أن تخضع عملية اختيار المحكمين لآليات وضوابط وشروط منهجية متفق عليها، فشخصية المحكم لا تقل أهمية عن علمه ومعرفته، فلابد أن يكون مشهوداً لها بالحياد وسعة الأفق والابتعاد عن الأمور الشخصية.

٤- استطاع المجلس العلمي بجامعة أم القرى مواجهة العديد من مشكلات عملية تحكيم أبحاث الترقيات العلمية.

وكذلك توصيات منها:

١ - إيجاد دوافع وحوافز لسرعة انجاز تحكيم أبحاث الترقيات العلمية وإعادة النظر في نظام المكافآت.

٢- إجراء دورات تدريبية وتنظيم ورش عمل لإعداد وتأهيل المحكم العلمي وفق القواعد والمعايير المطلوبة وذلك للارتقاء بجودة التحكيم.

٣- تعيين لجنة علمية من الخبراء في مجال التحكيم العلمي تتولى متابعة تطوير المعايير بين الحين والآخر.

٥- عمل أبحاث ميدانية تقيس رضا المستفيدين من عملية التحكيم - المحكم أو المتقدم لطلب الترقية - في جامعات المملكة

فهرس المصادر والمراجع :

- أخلاقيات البحث العلمي وإشكاليات الأمانة العلمية ضمن أعمال ملتقى الأمانة العلمية نشر مركز جيل البحث بالجزائر, لبخولة بن الدين, طبع عام ٢٠١٧م.
- آليات تحكيم المقالات العلمية الضوابط والمعايير، للطيفة برني و اليمين فالتة بحث منشور في مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال بجامعة بسكرة, العدد ٣ / جوان, ٢٠١٧م.
- البحث العلمي خطته وأصالته ونتائجه، بحث منشور في مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية للحسين مطاوع الترتوري, العدد ٢٠ / حزيران ٢٠١٠ م.
- التحكيم العلمي مشكلات وتوصيات في السجل العلمي لندوة التحكيم العلمي لندوة التحكيم العلمي أحكام موضوعية أم رؤى ذاتية, لإبراهيم صالح الحندود, جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض, الجزء الثاني, عام ٢٠٠٨م .
- التحكيم العلمي وجودة البحث في العلوم الاجتماعية بالوطن العربي، لجودة عبد الوهاب الحايس, بحث في مجلة عجمان للدراسات والبحوث, المجلد التاسع العدد ٢ / ديسمبر ٢٠١٠ م .
- التحكيم العلمي وضبط جودة المعلومات العلمية، لرنا حسن محمد، المجلد ١٤ العدد١/ مارس ٢٠١٣م.
- تحليل الاتجاهات للمناهج، لسالم عبد الله حلس, الطبعة الأولى , طبع عام ٢٠٠٤ م.
- تقارير محكمي البحوث بين الموضوعية والذاتية من وجهة نظر الباحثين, في السجل العلمي لندوة التحكيم العلمي أحكام موضوعية أم رؤى ذاتية, لصالح إبراهيم الصنيع, بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض, الجزء الثاني, عام ٢٠٠٨ م.
- الجودة الشاملة ونظم الاعتماد الأكاديمي في الجامعات في ضوء المعايير الدولية, لعماد الدين شعبان حسن, بحث منشور في مجلة كلية التربية والعلوم الإنسانية, جامعة طيبة, العدد ٤ / أكتوبر ٢٠٠٩م.
- دليل تحكيم الرسائل والبحوث العلمية في المجال التربوي والنفسي, لعبد الله إبراهيم, وعلي الصبيحي, بحث منشور في مجلة كلية التربية بالزقازيق, العدد ٦٣/ إبريل ٢٠٠٩ م
- رصانة المجلات والنشر العلمي, لفؤاد قاسم محمد وآخرون، نشر وزارة التعليم العالم والبحث العلمي بالعراق, طبع عام ٢٠١٥م.
- ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة, لعبد الرحمن حسن حبنكة الميداني, دمشق, دار القلم , الطبعة الأولى, طبع عام ١٩٧٥م.
- قاموس التعليم, لكارتر' نيويورك طبع عام ١٩٧٣م.
- القاموس المحيط، للفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت, الطبعة الثانية ، طبع عام ١٤٠٧هـ.
- قواعد تحكيم البحث العلمي في السجل العلمي لندوة التحكيم العلمي أحكام موضوعية أم رؤى ذاتية, لعبد القادر الشيخلي, جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض, الجزء الثاني, عام ٢٠٠٨م.
- كيف تكتب بحثا أو منهجية البحث ، لإميل يعقوب، جروس برس, لبنان طبع عام ١٩٨٦ م.
- لسان العرب, لابن منظور, دار إحياء التراث العربي, قم, الطبعة الأولى, طبع عام ١٤٠٥هـ.

- محظورات التحكيم, للرحيلي, بحث منشور في السجل العلمي لندوة التحكيم العلمي أحكام موضوعية أم رؤى ذاتية, بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض, الجزء الثاني, عام ٢٠٠٨م.
- محيط المحيط, للبستاني, مكتبة لبنان, بيروت, طبع عام ١٩٧٧ م.
- مدخل المعايير جزء من متطلب مادة الاتجاهات الحديثة للمناهج, لسارة الدغيثر, ورقة عمل أعدتها الباحثة في قسم المناهج وطرق التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود بكلية العلوم الاجتماعية عام ١٤٣٥هـ,
- المعايير العلمية للتحكيم العلمي : أحكام موضوعية أم رؤى ذاتية, لعمر بن عبد العزيز آل الشيخ, ورقة عمل بجامعة محمد بن سعود الإسلامية, ٢٩ ذي الحجة ١٤٢٨هـ.
- منهجية البحث, لجمال بو طيب, بحث في مجلة مقاربات منشور برعاية مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية واستراتيجيات التواصل, العدد ٥ عام ٢٠١٠ م.
- واقع تحكيم الرسائل الجامعية في علوم المكتبات والمعلومات في الجامعات السعودية دراسة ميدانية من وجهة نظر المحكمين, لهند عبد الرحمن الغانم, بحث منشور في السجل العلمي لندوة التحكيم العلمي أحكام موضوعية أم رؤى ذاتية, بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض, الجزء الثاني, عام ٢٠٠٨م .

ملاحق البحث :

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة أم القرى
بكالة الجامعة
للدراسات العليا والبحث العلمي
عمادة البحث العلمي

رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

نموذج رقم (7)

تقييم الأبحاث (عربي)

- بيانات مقدم الطلب

اسم المتقدم	الترقية إلى رتبة

- تقرير تقييم العمل البحثي

ت	عنوان البحث	الدرجة (60)*	ملاحظات
1			
2			
3			
4			
5			
6			
	متوسط الدرجات المستحقة للأعمال المقدمة للترقية		
	التوصية النهائية:		يرجى تعبئة التقرير المفصل لكل بحث
( )	أوصي بالترقية		
( )	لا أوصي بالترقية		

- بيانات المحكم

الإسم	الرتبة العلمية	
	( ) أستاذ مشارك	( ) أستاذ
الجامعة	الدولة	الإيميل
رقم الجوال	التوقيع	التاريخ

*ملاحظات:
- الدرجة القصوى المخصصة لكل بحث هي 60 درجة.
- يجب أن تكون التوصية النهائية متناسقة مع متوسط الدرجات المستحقة للأعمال المقدمة للترقية العلمية.
- يجب أن يحصل المرشح على متوسط 40 درجة فأعلى، في حال كانت الترقية إلى رتبة أستاذ.
- يجب أن يحصل المرشح على متوسط 35 درجة فأعلى، في حال كانت الترقية إلى رتبة أستاذ مشارك.
- الحد الأدنى للدرجة هو (1) والحد الأقصى للدرجة هو (60) ودرجة (0) غير مقبولة.
- يجب تعبئة نموذج التقرير المفصل لكل بحث.

شكل (١)

البحث رقم (1)				
م	عناصر التقييم	ملاحظات التحكيم المفصلة	الدرجة القصوى	الدرجة المستحقة
فحص الإستلال أو الإنتحال والأمانة العلمية نرجو التأكد من نسبة الإستلال أو الإنتحال في البحث بجلاء ودقة، وفي حال تبين وجود الاستلال المخل بالأمانة العلمية، نرجو توضيح مواضع الإستلال أو الإنتحال ونسبته بالتفصيل الذي يثبت ذلك: • **( ) لا يوجد إستلال أو إنتحال مخل بالأمانة العلمية.** • **( ) يوجد إستلال أو إنتحال مخل بالأمانة العلمية، يرجى التوضيح.**				
1	ملاءمة مجال البحث لتخصص المتقدم		9	
2	أصالة البحث والبصمة العلمية		8	
3	إتقان العرض والتنسيق ووضوح الأسلوب وسلامة اللغة		6	
4	جودة منهجية البحث		9	
5	الإضافة العلمية لمجال التخصص		8	
6	أهمية الاستنتاجات ودقة النتائج والتوصيات		8	
7	أصالة المصادر والمراجع وتنوعها وحداثتها وصحة التوثيق		6	
8	جودة وعاء النشر		6	
	المجموع		60	

شكل (٢)

نموذج رقم (٦) طلب التماس إعادة النظر في عدم الموافقة على الترقية

القسم الأول يعبأ من قبل مقدم الطلب

- **أولاً: بيانات عن المتقدم**

الاسم الأول	اسم الأب	اسم الجد	اسم العائلة

رقم السجل المدني	تاريخ الميلاد	الجنس	الجنسية
	/ / ١٤هـ	( ) ذكر ( ) أنثى	

رقم الجوال	البريد الإلكتروني الجامعي
	@uqu.edu.sa

الرتبة الحالية		رقم قرار التعيين على الرتبة الحالية	تاريخ القرار
( ) أستاذ مساعد	( ) أستاذ مشارك		/ / ١٤هـ

الرقم الوظيفي	القسم	الكلية

- **ثانياً: بيانات عدم الموافقة على الترقية**

الرتبة الحالية		المجلس العلمي			
		رقم القرار	رقم الجلسة	تاريخ الجلسة	تاريخ استلام القرار
( ) أستاذ مساعد	( ) أستاذ مشارك			/ / ١٤هـ	/ / ١٤هـ

- **ثالثاً: بيان بمصير الأبحاث التي قدمت للترقية**

الأبحاث المقبولة	الأبحاث المستبعدة

- **رابعاً: الأسباب التي دعت إلى تقديم الإلتماس**

١)
٢)
٣)
٤)
٥)

- **خامساً: اكتب بوضوح موضوع الإلتماس وبين وقائعه**

موضوع الالتماس	التوضيح
١)	
٢)	
٣)	
٤)	
٥)	

- **سادساً: التعهد**

(✓)	تم الاطلاع على القواعد التنفيذيةللائحة المنظمة لشؤون منسوبي الجامعات السعوديين من أعضاء هيئة التدريسومن في حكمهم بجامعة أم القرى ، وما جاء في المادة من ٢٦ وفقاً للفقرتين (ثانياً وثالثاً).
(✓)	تم استكمال جميع البيانات المطلوبة.
(✓)	البيانات صحيحة ومطابقة لما هو مثبت في الوثائق.
(✓)	تم إرفاق جميع الوثائق المطلوبة لطلب التماس إعادة النظر في عدم الموافقة على الترقية.

اسم مقدم الطلب	التوقيع	التاريخ
		/ / ١٤هـ

شكل (٣)